

لجنة الوفاق الوطني ودورها في إقامة القائمة المشتركة - شهادة شخصية

مصطفى كبها *

فور الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية في مطلع كانون الأول عام 2014، بدأ الحديث عن كيفية مجابهة الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في المجتمع العربي في إسرائيل لهذا الحدث، خاصةً بعد سنّ قانون رفع نسبة الحسم في الكنيست وصعوبة تجاوز الأحزاب والقوائم العربية القائمة في حينه، هذه النسبة التي كان الهدف من بعد رفعها إلى 3.15%، كما يبدو، الحدّ من التمثيل العربي في البرلمان الإسرائيلي.

وقد طُرحت الأسئلة التي كانت تُطرح دائماً على منابر الرأي العامّ حول إمكانية توحيد القوائم العربية، وعمّا إذا كانت المساعي ستنتج هذه المرة لتوحيد القوائم كافة في قائمة واحدة، أم ستفشل المساعي كما فشلت في مرّات سابقة ولم يُعلن آنذاك عن الأسباب الحقيقية لذلك وعن هويّة المسؤول أو المسؤولين عن الإخفاق.

وفي خضم هذا الجدل، طُرحت إمكانيّات عدّة لكيفية الوحدة المرجوة وشكلها، وقد تراوحت الاقتراحات بين إمكانية إقامة قائمة واحدة وإقامة قائمتين، كان من المفروض أن تجمعا في إطاريهما جميع التيارات والحركات والأحزاب السياسية الفاعلة والتي تشارك -في المعتاد- في انتخابات الكنيست.

في ظلّ هذا الجدل وتعاطف أقوال المشكّكين في إمكانية نجاح تحقيق الوحدة، اجتمعت لجنة الوفاق الوطني في بيت الأستاذ ماجد عبد الجبّار صعبانة في قرية كفر قرع، يوم السبت السادس من كانون الأول عام 2014، وأعلنت عن الشروع في مساعيها لحثّ الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة على تجاوز الحواجز والموانع التي حالت حتّى الآن دون تشكيل القائمة المشتركة. وقد حضر الاجتماع التأسيسيّ الأوّل كلّ من: الأستاذ ماجد صعبانة؛ الأديب محمّد علي طه؛ البروفيسور مصطفى كبها؛ القاضي أحمد ناطور؛ الأستاذ إلياس جبّور؛ السيّد محمّد زيدان؛ السيّد سعيد راوي. وقد اتّفق على أن يكون مركز اللجنة الأديب محمّد علي طه، في حين يكون البروفيسور مصطفى كبها ناطقاً باسمها. كذلك اتّفق الأطراف على السعي لضمّ أعضاء آخرين للجنة، وهم الشيخ محمّد رمّال من يركا، والسيّد مازن غنايم رئيس بلدية سخنين بصفته رئيساً للجنة القطرية للسلطات المحليّة العربية، وكذلك ضمّ نساء إلى اللجنة (جرى لاحقاً ضمّ المهندسة بثينة ضبيط). عُقد الاجتماع الثاني في قرية كابول، في بيت الأديب محمّد علي طه.

وقد اتّفق على أن تعمل اللجنة منذ البداية على تنفيذ خيار القائمة الواحدة دون غيره، وذلك بعد أن نوقش البديلان مناقشة مفصّلة. وقد كان العامل الأساسيّ الذي رجّح كفة بديل القائمة الواحدة هو تجنب مجتمعنا العربيّ الفلسطينيين في الداخل احتمال استثناء ظاهرة الفتويّة بشتّى أشكالها، الظاهرة التي كان من شأنها تفتيت بنية المجتمع وقيادته وتوسيع رقعة آفة العنف الفتويّ التي كان من المتوقع أن تطلّ برأسها مستغلّة وجود أكثر من قائمة، وأن توظف فتنة الفتويّة ولا سيّما الطائفية، وبخاصّة أنّ هذا المجتمع كان قد مرّ آنذاك بجرحين مؤلّمين في هذا النسيج

(ما جرى في خضمّ حملة الانتخابات البلدية في الناصرة ومظاهر الفئويّة البغيضة التي رافقتها، وما جرى في قرية أبو سنان من مصادمات مؤسفة على خلفيّة طائفية طالّت المدارس والجهاز التعليمي المشترك في القرية).

وقد جاء في مجمل البيان الأوّل، الذي أصدرته لجنة الوفاق بعد اجتماعها في كابول، ما يلي:

"تؤكّد لجنة الوفاق الوطني أنّ مطلب الساعة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل هو خوض هذه الانتخابات في قائمة واحدة تشمل جميع الأحزاب الفاعلة على الساحة العربيّة، وذلك في سبيل التصدي لليمين وللقوانين العنصريّة، وكي نحافظ على كينونتنا ووجودنا ونحقّق مكاسب لمصلحة جماهيرنا. وبناء عليه، فإننا نرى أنّ واجبنا الوطني والأخلاقي يفرض علينا أن نوجّه نداءً صادقاً لتحقيق هذا المطلب السامي والوطني المخلص. إنّ لجنة الوفاق الوطني وبنات وأبناء شعبنا على ثقة بأنّ هذه القائمة الموحّدة ستكون عاملاً فعّالاً ومنشّطاً ومساعداً على رفع نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة، ممّا سيؤدّي إلى زيادة التمثيل العربيّ في البرلمان وتحويلنا إلى كتلة مؤثّرة يصعب تجاهلها، وقوة فعّالة لتحقيق المساواة والسلام العادل. إنّ هدف شعبنا في الجليل والمثلث والكرمل والساحل والنقب والمدن المختلطة في هذه الأيام هو إقامة قائمة واحدة تجمع كافّة الأحزاب والتنظيمات الفاعلة على الساحة العربيّة، وزيادة نسبة المصوّتين العرب بشكل بارز بغرض زيادة تمثيلنا في البرلمان".¹

وفي يوم السبت الموافق العشرين من كانون الأوّل عام 2014، اجتمعت لجنة الوفاق الوطني، وعلى مدار يوم كامل، مع جميع ممثلي الأحزاب التي كان لها تمثيل بشكل أو بآخر في دورة الكنيست المنتهية مدتها. وكانت الأحزاب قد شكّلت وفود مفاوضات لهذا الغرض، علماً بأنّ الاجتماعات كانت قد عُقدت في مقرّ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في الناصرة. وفي نهاية سلسلة الاجتماعات، أصدرت لجنة الوفاق بياناً جاء فيه:

"اجتمعت لجنة الوفاق الوطني اليوم السبت الموافق 20.12.2014، في مقرّ لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في مدينة الناصرة، مع ممثلي الأحزاب الفاعلة على الساحة العربيّة وبحثت معها المواضيع التالية : 1. تشكيل قائمة عربيّة واحدة موحّدة وممثّلة لكافة القوى. 2. زيادة نسبة المشاركة في العمليّة الانتخابيّة في الشارع العربيّ. 3. صياغة أجواء انتخابيّة سليمة ومريحة. وتعبّر بهذا لجنة الوفاق الوطني عن ارتياحها لما وجدته لدى جميع الأحزاب من رغبة صادقة لتحقيق ذلك، ومن تجاوبها في سبيل العمل الجادّ لتحقيق هذا المطلب الجماهيري والشعبي. كما وترى اللجنة أنّ هذا التجاوب من الأحزاب لهذه المطالب الجماهيريّة هو تعبير صادق عن مسؤوليّتها الوطنيّة والاجتماعيّة، وعن إدراكها لخطورة الأوضاع التي تمرّ بها بلادنا ومنطقتنا والحملة الشعواء والشرسة على وجودنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه".²

عرضت وفود الأحزاب المختلفة مواقفها ومطالبها بصدد إقامة القائمة المشتركة، وأتّفق معها على أن تعقد اجتماعات في ما بينها ومحاولة الوصول إلى اتّفاق جماعيّ للعمل المشترك، على أن يعودوا إلى لجنة الوفاق كي تبتّ في الأمور المختلف عليها.

وفي هذه الأثناء، دأبت لجنة الوفاق على إطلاع الحركات والهيئات السياسيّة الفاعلة غير الممثّلة في الكنيست على جهودها، واجتمعت في يوم 2014.12.31 في مقرّ الجناح غير البرلمانيّ (الشماليّ) للحركة الإسلاميّة في أمّ الفحم مع

¹ عمّم البيان على وسائل الإعلام المختلفة ونُشر يوم 2014.12.13 في العديد من المواقع الإخباريّة، من بينها موقع بانيت www.panet.com ، وموقع العرب www.alarab.com ، وغيرهما من المواقع...

² المصدر السابق. 20. 12. 2014.

قيادات الحركة لإطلاعها على المستجدات، وفي نهاية الاجتماع أصدرت لجنة الوفاق البيان التالي: "اجتمعت لجنة الوفاق الوطني في مدينة أم الفحم بقيادة الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي). أُستعرضت في الاجتماع الأوضاع الراهنة وقضايا الجماهير العربية، بما في ذلك قضية الانتخابات القادمة، وقضية القائمة العربية المشتركة، ومسألة إعادة بلورة وهيكلية الأجسام التمثيلية العليا للجماهير العربية، وعلى رأسها لجنة المتابعة العليا. جرى الاجتماع بأجواء إيجابية وأخوية، واستُعرضت فيه القضايا والمسائل كافة بصراحة وشفافية تامة، حيث قامت لجنة الوفاق بإطلاع السادة قادة الحركة الإسلامية على آخر مستجدات قضية القائمة العربية المشتركة، وعلى سعي لجنة الوفاق وأطر جماهيرية وشعبية أخرى لرفع نسبة مشاركة الجماهير العربية في الانتخابات القادمة. وقد أكد الطرفان على حرصهما الشديد في كل ما يتعلق بوحدة الجهود وتنسيقها في سبيل خدمة القضايا العالقة والوقوف في وجه التحديات التي فرضتها المرحلة الراهنة".

في الفترة التي تلتها، جرت الاجتماعات الثنائية والثلاثية بين ممثلي الأحزاب والحركات المختلفة. وفي هذه المرحلة اختارت مركبات القائمة العربية الموحدة أن يتفاوض كل مركب منها على حدة منفصلاً عن سواه. ومع العلم بأن الأمور بدأت منذ الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني عام 2015 تسير في اتجاه حسم الأمر لصالح البديل الأول، خاصة بعد أن حُسم الأمر لصالح هذا البديل في الحركة الإسلامية (الجناح البرلماني - الجنوبي) والتجمع والجبهة، فقد جرت نقاشات حادة حول البديلين المقترحين: القائمة الواحدة أو القائمتين.

بعد أسبوعين من الاجتماعات والمشاورات المكثفة والجدل الساخن بين الأحزاب المختلفة وفي داخلها، وبين لجنة الوفاق والعديد من قادة الأحزاب وممثليهم، اجتمعت لجنة الوفاق مرة أخرى وبصورة رسمية مع وفود الأحزاب في مقر لجنة المتابعة العليا في الثالث عشر من كانون الأول عام 2014. قدّمت جميع الأطراف تصوّراتها وطلباتها بالنسبة لترتيب القائمة وتركيبها. وقد اتُفق على إعطاء الجميع مهلة بضعة أيام لتداول الأمر قبل أن تُشرع لجنة الوفاق في صياغة التفاهات على شكل اتفاقية أساسية يعلن عنها للجماهير العريضة في مؤتمر صحفي.³

في العشرين من كانون الثاني عام 2015، التّأمت لجنة الوفاق في اجتماع دائم في قرية كفر قرع في بيت الأستاذ ماجد صعابنة، واستقبلت ممثلي ووفود الأحزاب المختلفة والذين وصلوا إلى هذه المرحلة وأعلنوا أنهم اتفقوا على تشكيلة القائمة حتّى المقعد الحادي عشر. وقد طلب أعضاء لجنة الوفاق من ممثلي الأحزاب إعطاءهم تفويضاً خطياً وموقّعاً بترتيب القائمة من المقعد الثاني عشر حتّى الثامن عشر. وقد وافقت الوفود كافة باستثناء وفد الحزب العربي الديمقراطي، الذي طالب بمنحه المقعد الثاني عشر على أن يكون التفويض بعد ذلك. رفضت لجنة الوفاق هذا الطلب، وحاولت جاهدةً نتيته عن هذا المطلب، ولكن دونما جدوى.

استمرت اللقاءات المكثفة خلال الأيام الثلاثة التالية، وقد تخلّل المفاوضات مدّ وجزر، وكانت على شفا الوصول إلى طريق مسدود أكثر من مرة، وقد استمرت المفاوضة حتّى اللحظات الأخيرة من يوم الإعلان عن "اتفاق كفر قرع لإقامة القائمة المشتركة"، وذلك في الحادي والعشرين من كانون الثاني (21.1.2015).

لم تكن العملية سهلة بتاتاً، وقد تأتّى لها أن تنجح رغم كل الصعوبات والقسريّات والكثير من التشنّجات. وكان لأعضاء لجنة الوفاق الحصّة الكبيرة والإسهام الفعّال في تذليل كلّ الحواجز؛ وذلك بفعل انتهاج مبدأ المصادقية والاحترام التام لجميع مركّبات القائمة وانتهاج آلية السريّة التامة وعدم التسريب أثناء المفاوضات، والأهمّ من ذلك كلّ التعامل

³ للمزيد من التفاصيل، انظر البيان السابع للجنة الوفاق الوطني الذي عمّم على وسائل الإعلام المختلفة.

بمهنية مع مواقف الأطراف وتحليلها وتفكيك ما استعصى من مطبات. إلى هذا ينضاف التجاوز والتسامي والتسامح تجاه كل من اتهم وشكك وقذف وشهر. ولعل ما كتبه أحد الناشطين السياسيين في شبكات التواصل الاجتماعي، حول عمل لجنة الوفاق، خير شهادة على إسهامها الجاد في الوصول إلى هذا الإنجاز التاريخي العظيم، إذ قال:

"ليس مفهوماً ضمناً: عن لجنة الوفاق الوطني! هناك من ازدري لجنة الوفاق الوطني، وهناك من قلل من قيمتها وحجم تأثيرها، وهناك من شكك في أن تتمكن من تحقيق أي إنجاز كان؛ ثم رأينا النتيجة النهائية التي نسفت كل ذلك. كنت حريصاً خلال الأسابيع الماضية على متابعة عمل هذه اللجنة، والتواصل معها أحياناً، ولم أجد إلا أذناً صاغية لأي ملاحظة أو نصيحة، وهو مؤشر هام إلى سلامة النهج. "استعينوا على قضاء حوائجكم بالسّر والكتمان!" هذا الشعار هو الذي رافق عمل لجنة الوفاق السليم والحكيم، والثقة الكبيرة التي منحها لها مختلف الأحزاب مؤثراً إضافياً وقويّاً على سلامة النهج وصدقته. شكر الناس على محاسن أعمالهم واجب وفرض، وإهمال ذلك بخل وخلل؛ لهذا لا بد من شكر أعضاء لجنة الوفاق على كل جهد ووقت بذلوه في سبيل إنجاز القائمة العربية المشتركة، بعيداً عن عوائقهم وأعمالهم ومشاريعهم، تطوعاً ومبادرة ذاتية طيبة نبيلة. نحن بحاجة دائماً إلى وجود شخصيات وطنية حكيمة ومسؤولة بيننا، تكون عنصراً إيجابياً وفاعلاً نحو إنجاز أي مشروع وطني كبير. نحن نفخر أيضاً بوجود مثقفين وأكاديميين عضوين بيننا، منهمكين بقضايا شعبهم ووطنهم، غير منعزلين في أبراجهم العاجية، تميز تماماً بينهم وبين أولئك النزقين المثبتين المحبطين المعرقلين للمشاريع الوطنية في سبيل تحقيق مكتسبات آنية أنانية ضيقة... هدفنا الآن الحرص على القائمة العربية المشتركة وتماسكها وتوحيد خطابها، فهذا إنجاز لا يفرط به، ولكم دور في ذلك".

* البروفسور مصطفى كبها هو رئيس معهد دراسات العلاقات بين الأديان في الجامعة المفتوحة، ومؤرخ وباحث في الاعلام وعضو لجنة الوفاق الوطني.